إشكالية المواطنة في الجزائر المعاصرة قراءة سوسيوتاريخية في السياقات.

The problem of Citizenship in Algeria contemporary-Socio-historical reading in contexts.

بن تامي رضا
أستاذ محاضر"أ" جامعة تلمسان.
maussboas@yahoo.fr
مراح محمد الحنفي
طالب دكتوراه سنة رابعة ، جامعة تلمسان.
mehamed.hanafi@gmail.com

تاريخ الإرسال: 30 -2019-03 **تاريخ القبول**: 24-05-2019 **تاريخ النشر**:02-06-2019

ملخص

تروم هذه الورقة البحثية لدراسة إشكالية المواطنة في الجزائر وفق اقتراب سوسيوتاريخي بدءا من الحقبة الكولونيالية وآليات مواجهتها قانونيا وتشريعيا، وبخصوصية مرحلة الوطنية الريفية بأنساقها القبلية وبناءاتها التقليدية وانتقالها وفق تمفصل تاريخي آخر، المتجسد في الوطنية بمرجعياتها المكرسة للوطنية الشعبية ثم الراديكالية كنتيجة للسياقات الموضوعية التي سرعت انبثاقها، وصولا إلى حقبة بناء الدولة الوطنية الحديثة لما بعد الاستقلال الوطني، أين يظهر استمرارية مواطنة بأطرها الوطنية مدعومة بنموذج اقتصادي ريعي ونظام سياسي أحادي ودولة رعاية اجتماعية، والذي ينم عن عدم استكمال شروط المواطنة الكاملة بما يفسر في احدى تداعياته في انبثاق أزمة سوسيولوجية للمواطنة في الجزائر المعاصرة إن على المستوى الرسمي أو المجتمعي الممارساتي.

الكلمات المفتاحية: الوطنية الريفية، الحقبة الكولونيالية، المرجعيات الوطنية، البراديغم الريعي، دولة المواطنة الوطنية.

Summary:

This research paper aims to study the problem of citizenship in Algeria in accordance with the sociohistorical approach of the colonial era and the mechanisms of confronting it legally and legislatively, which is characterized by rural patriotism, tribalism, traditional structures and its

mehamed.hanafi@gmail.com

transition according to a historical chapter known as patriotism, whose objective conditions accelerated its emergence and reached the era of building a modern national state. This is supported by a rational economic model, a single political system and a social welfare state, to the emergence of a sociological crisis of citizenship in Algeria at its official and societal level.

Keywords: rural nationalism, colonial era, national references, rent union, national state of citizenship

مقدمة:

ينصرف الحديث عن إشكالية مبدأ المواطنة في الجزائر المعاصرة إلى تتبع مساراتها التاريخية التي انبثقت عنها في التجربة السوسيوتاريخية الذي انبثق عنها سواءً من ناحية المطالبة بمؤشراته وتبلوره لدى المجتمعات الإنسانية أو مسارات تنظيرية علمية عملت على تأصيله المعرفي وإقرار قواعده ومبادئه، ذلك كونه مفهوم من جملة مفاهيم أخرى كالديمقراطية والحداثة والمدنية...، بيد انه في البحث السوسيوتاريخي للمواطنة في الجزائر تستدعيه أولوية معرفية في كيفية انبثاقه وتجليه باعتباره معلم من معالم الحداثة وتبيان محدد الثقل التاريخي المتطاول على ترسميه تاريخيا، بداية من التحقيب للحملة الاستعمارية 1830 إلى أربعينات القرن العشرين أين ترسخت ما اصطلح على تسميته بالوطنية الريفية (patriotisme) والتي من أهم معالمها السوسيوثقافية تأطيرها القبلي التقليدي المدافع عن خصوصية المجتمع الجزائري المهيكل في تنظيم اجتماعي للقبلية والعشائرية ضد الغزو الاستيطاني الفرنسي، ليشهد تطورا نحو بزوغ الوطنية (Nationalisme) بظروفه الموضوعية التي سرعت من انبثاقه والتثاقف الحداثي المنتج لحركات سياسية وحزبية، جمعوية ونقابية بما يستوجب الانتقال القسري من تفكيك لبنى ثقافية واعتناق أخرى حداثية التي أفضت إلى ترسيم السيادة الوطنية، ليتم بعدها الانتقال من الوطنية الحديثة الحماسية إلى حقبة لها آلياتها السوسيولوجية لما من المفروض ان يترسخ في كنف ترسيم وبناء مشروع دولة/مجتمع .

إن إشكالية المواطنة في الجزائر ظاهرة اجتماعية على غرار كونها ظاهرة سياسية تتعلق بترتيب وتسيير الشأن العام تتداخل في حدوثها التاريخ والثقافة والجغرافيا والذي يبين كيف أنها ولدت ولادة عسيرة من رحم أبعاد عديدة، في حين أن خصوصيات انبثاق وتداعي المفهوم تاريخيا يتطلب تفحص الفترات الزمنية.ومنه مقاربات الحفر المعرفي اتجاه كيفية استحضار تاريخية المواطنة في الجزائر المعاصرة طرح تساؤلات من قبيل:

كيف تم توطين مبدأ المواطنة في مختلف السياقات السوسيو تاريخية التي عرفتها الجزائر؟

ما هي الأشكال التي اتخذتها في حيثياتها التاريخية بالجزائر المعاصرة؟

من خلال هذا الإشكال و بناءً على الأطر النظرية المتبعة، نسعى لطرح فرضية عامة مفادها أن الامتدادات السوسيوتاريخية لإشكالية المواطنة بداية من الحقبة الاستعمارية إلى أربعينات القرن العشرين أفرز الوطنية الريفية بمقتضياتها القبلية وصولا إلى تبلور مفهوم أرقى متمثلا في الوطنية بمرجعياتها المتعددة التي أفضت إلى الاستقلال، وبناء الدولة بتأطير لمواطنة دولة وطنية وبروز براديغم ريعي أفرز هو بدوره دولة رعاية اجتماعية ليحيل إلى أزمة سوسيولوجية معاصرة للمواطنة في الجزائر.

1-الاستعمار الفرنسي ومواجهة مسألة المواطنة في الجزائر:

لقد قامت الرأسمالية الكولونيالية - في الأصل ذات طبيعة زراعية- بتفكيك الأنساق الريفية الجزائرية وإطارها التقليدي القبلي، فالتنظيم الاجتماعي الماقبلكولونيالي امتاز بشكله العرضي فقد كان اجتماعيا أكثر منه إداريا ومؤسساتيا، فالمجتمع الجزائري اتسم بهياكله التقليدية، فلم يكن يربط بينه وبين السلطة المركزية علاقة مؤسساتية عمودية بدلالاتها الحديثة تجلى في الطابع القبلي العشائري، الذي منع من تشكيل دولة مندفعة نحو المركز، هذا التشكيل الذي ينظم العلاقات العشائرية ويحدث التوازنات والصراعات بانتظامه وقيامه خارج البنيات الجنينية للسلطة. فكل عشيرة كانت تمتلك نخبها الأشراف وممثليهم داخل محيط مستقل بواسطة أعراف، بعدما قضى الاستعمار الفرنسي على أشكال التنظيم العشائرية المرابطية والقبلية واجتثاث الثقافة الأصلية للمجتمع الجزائري(Boukhobza, 1989, P 21)فقد تم إصدار مجموعة من القوانين العقارية والتي يصفها ب.بورديو وعبد المالك صياد" بآلة الحرب" في كتابه" الاجتثاث "Le déracinement 1964 أشهر تلك القوانين:

- قانون سيناتوسكونسولت1863la loi de senetus consulte.
- قانون فارني1873la loi de varnier.
- قانون الصفاء 1879la loi de contonnement

تلك المنظومة القانونية التي اعتبرت من خلالها فرنسا الاستعمارية الأغلبية من الجزائريين رعايا sujet لا كمواطنين، تتجسد ذلك في قانون الانديجينا عام 1871 والذي اعتبرته السلطات الاستعمارية حالة ووضعية اجتماعية وقانونية خاصة بالجزائريين تعرف وفق معايير ديمغرافية بالتمييز بين فئتين من الفرنسيين، المواطنين الفرنسيين ذوي الأصول الفرنسية والرعايا الفرنسيين(أي الأنديجان) وهم الأفارقة السود، المالغاش الجزائريين، سكان جزر الأنتيل...(Maulin, 2009,P12).

فمجمل القوانين الصادرة عن السلطات الكولونيالية كان هدفها وضع الأهالي خارج مشروع المواطنة الفرنسية، هذه الوضعية تعتبر في نظر الكثير من دارسي القانون بشاعة قانونية إذ كان هدف السلطات الفرنسية العسكرية مقتصرا على إخضاع

الجزائريين لرقابة وتنظيم القوانين المدنية والسياسية الفرنسية ومحاولة تهميش اللغة العربية من اجل القضاء على كل محاولة لتسيس الإسلام .

إن آليات التحكم في المجتمع الجزائري وعدم اندماجه الاجتماعي التقليدي في بعديه الإقرار بالملكية الفردية للأرض والذي لا يتوافق مع تقليد الترحال الخاص بالجزائريين و قرار كريميو الذي صدر في 24 أكتوبر 1870 والمانح لـ3500 يهودي الجنسية الفرنسية، مما أدى إلى انقسام اجتماعي بين الجزائريين المسلمين و اليهود(Bourdieu,Sayad,1964- PP15-16).

فالحملة الفرنسية لم تكن فقط حدثا عسكريا وسياسيا، بل كانت حربا ثقافية حضارية شكلت بالنسبة للجزائريين صدمة حضارية قوية، فهو احتلال العصر الحديث بقيمه الرأسمالية التقدمية للعصر الوسيط المعروف بالجمود والتخلف، فالانتصار الفرنسي هو أولا وقبل كل شيء انتصار للحضارة الصناعية والاثنومركزية، من خلال المشروع الاستعماري ركزت الرامي لضرورة وأهمية تكسير التنظيم الاجتماعي القبلي حتى يسهل عليها بلوغ وتجسيد نظامها تحت غطاء الحداثة.

إن التحكم وبسط النفوذ المادي على الجزائريين، والحد من الاندماج الاجتماعي التقليدي الخصوصي تبعته مخرجات قانونية وتشريعية لوضع الأهالي خارج مشروع المواطنة الفرنسية، كقانون 14جويلية1865المعروف بـsenatus consulte لهدف رقابة وتنظيم القوانين المدنية والسياسة الفرنسية، فالإقرار بالملكية الفردية للأرض الذي لا يتوافق إطلاقا مع الخصوصية السوسيوانثروبولوجية الخاصة بالترحال للجزائريين، مما أدى إلى انقسام اجتماعي بين الجزائريين المسلمين واليهود إلى جانب تذويب واختراق التضامن القبلي وتفكيكه وهذا ما سعى إليه القانون السابق الذي ضرب روح الاندماج القبلي بواسطة تجزئة للأراضي وتشكيل الدواوير والدشر ففي سنة 1938 تم تجزئة 709 قبيلة جزائرية من مجموع 803 وتقسيمها إلى 1196دوار وفي سنة 1956 من مجموع 803 قبيلة، ثمانية فقط بقيت مجزأة واحدة في مقاطعة الجزائر وسبعة في وهران(فقير محمد راسم، 2017، ص56.) فإن شكل عزل الجزائريين من طرف السلطات الكولونيالية بلغ كذلك مرحلة تقسيم المناطق (مناطق مدنية ومناطق عسكرية)، وفق الهيكلة الإدارية الفرنسية المقسمة إلى ثلاثة أقسام كل قسم مجزأ بدوره إلى عدة مقاطعات وكل مقاطعة إلى عدة دوائر وفق التقسيم الجغرافي: شمال وجنوب ففي الشمال كان التخطيط الإداري يحتوي على نمطين من الدوائر الإدارية:

1- دوائر الممارسة في المراكز الكبرى الاستعمارية من طرف رؤساء البلديات المنتخبين.
2- دوائر مختلطة أين يعيش غالبية الجزائريين مسيرة في غالب الأحيان من طرف القياد، إلى جانب مناطق الجنوب المسيرة مباشرة من طرف

الجيش الفرنسي، فالأوروبيون كانوا يشكلون الطبقة المهيمنة، أما الشعب الأصلي أصبح ككتلة مهيمن عليها وفق فروق الأصول الإثنية والدينية.

تمدنا هذه الإطلالة حول مواجهة الاستعمار الفرنسي لمسألة المواطنة في الجزائر الكولونيالية وتدابير منعها كحقوق شرعية مما يساهم في صعود قيم وطنية نتيجة التمييز المجحف الهادف إلى إخضاع الجزائريين للرقابة والتنظيم الحديث، الذي مسّ كل من الملكية الفردية كما مسّ أيضا الجنسية وشرعية الانتماء إلى البيئة الأصلية.

2-المرجعيات الوطنية للمواطنة المكرسة من الحركة الوطنية:

إن النظام الاستعماري الفرنسي قام على اللامساواة القانونية بين الرعايا المسلمين والمواطنين الفرنسيين، تلك اللامساواة هي التي ستولد حركة وطنية جزائرية راديكالية بعد الحرب العالمية الثانية.

فالتحول في أشكال المقاومة يطرح اقتراب سوسيولوجي للمواطنة في قراءاتها التاريخية، من خلال الانتقال التمفصلي من الوطنية القبلية والشعبية بمحدداتها الثقافية التقليدية، إلى مستوى بروز مقاومة حداثية ومدنية بعد عمليات التحطيم والتفكيك الشبه الآلي للمؤسسات التقليدية الريفية، ففي خضم هذا التحول ظهرت بوادر تشكل وعي حزبي ينطلق من المدن الكبرى، إلى جانب عامل سوسيوتاريخي آخر متمثل في الهجرة الواسعة التي ولدّت تثاقفا سياسيا في سياق التجنيد والحركة العمالية في فرنسا التي ساهمت في تكوين قاعدة فعلية لظهور الأحزاب السياسية.

ابتداءً من القرن العشرين اتخذ الشعور الوطني شكلا نخبويا متحضرا في نشاط الحركة الوطنية ولشخصياته الممثلة له(مصالي الحاج، فرحات عباس، ابن باديس...) وذلك بالاشتغال على الوسائل والأساليب التنظيمية والتعبيرية السائدة في فرنسا نفسها، سواءً تعلق الأمر بالمجتمع المدني أو المجتمع السياسي، تحديدا في منتصف الثلاثينيات بالتمثيل الجمعوي والحزبي، وهكذا نجدها تتأسس تباعا من نجم شمال إفريقيا مارس 1926 وفيدرالية منتخبي الأهالي وجمعية العلماء المسلمين ماي 1931 والحزب الشيوعي الجزائري في أكتوبر1936. إن مرجعيات الحركة الوطنية في تركيباتها النضالية اتجاه تمثلاها للقيم الوطنية و للعمل السياسي برزت في ثلاثة اتجاهات كبرى بدءا بالوطنية الراديكالية، والتيار الإصلاحي وصولا إلى التيار الاندماجي، تعد التركيبة الأساسية لاتجاهات الحركة الوطنية في شكلها الحديث بمطالبها الداعية إلى التحديث في مداه القصير أو الطويل(رمعون، 2006، ص78).

ويتم التحديث عبر أولوية إحداث قطيعة مع نظام الهيمنة الاستعمارية مع وجود اختلاف في شكله وربما حتى حول نموذج الدولة الوطنية لما بعد الاستقلال، الا أنه و في سياق علاقة الديني بالسياسي سيتم التفاف الحركة الوطنية حول النزعة العربية الإسلامية بما يطرح مسائل معقدة من الصراع الهوياتي الذي لم يفتأ يطرح نفسه في سياق الحركة الوطنية بما اتفق على تسميته بالأزمة البربرية عام 1949 في

صفوف حزب الشعب الجزائري، بالنسبة لقيادة الحركة الوطنية تترجم في علاقاتها مع الانتماء خصوصا لدى مناضلي منطقة القبائل وفي معارضة خيار حزب الشعب للأنتماء العربي-الإسلامي دون الطوائف البربرية الأخرى(ماضي، 2008، ص50) فالمصالية حسب المؤرخ محمد حربي التي كانت ذات نزعة يعقوبية (مركزية)، اعتبرت دائما أن وجود حركة وطنية موحدة أمر يتعارض مع التعددية الثقافية، فهذه التوجهات عملت على قلب صيغ الايدولوجيا الكولونيالية بتأكيدها على أن الإسلام وكذا الثقافة واللغة العربية هي ملك للمجتمع في جميع مكوناته، نجد تيار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي كان يمتاز بنزعة ليبرالية والتمسك بالطابع الديمقراطي وترقية المواطنة على شاكلة تأثير النموذج الغربي، أما التوجه الشيوعي فقد تأثر تأثرا بالغا بالحركة الثورية التي اندلعت في روسيا(الثورة البلشفية) 1917و الحاملة لشعار العدالة الاجتماعية، أما جمعية العلماء المسلمين نجد أنها لا ترفض القيم الغربية في مجملها، فقد كان هدفها الأول هو الحفاظ على الطابع الإسلامي للهوية الجزائرية نتيجة التأثر بتجربة الإصلاح المشرقي مع ظهور النهضة العربية الإسلامية عبر الإصلاح الديني والسياسي(نور الدين أبو لحية، 2016، ص146).

تحيل هذه الإطلالة على التركيبة السياسية لتوجهات الحركة الوطنية إلى بروز مرجعيات مفاهيم ثلاثة:

المواطنة، العدالة الاجتماعية، الهوية الإسلامية والتي ستظهر في خطابات هذه الحركات، ولو بتوظيف مفهوم من هذه المفاهيم بشكل متفاوت لكل تيار على حدى، ذلك أن الوطنية مفهوما وممارسة ناتجة عن حيثيات الحقبة الاستعمارية وفي البحث عن سؤال الهوية من المناضلين الجزائريين، كما تشير توجهات الحركة الوطنية في المحاور الثلاثة آنفة الذكر في انعكاسه في ثلاثة اتجاهات أساسية أجملت مرجعيات الحركة الوطنية:

فبالنسبة لابن باديس والتيار الإصلاحي فقد اتجه نحو منحى ذو معايير ثقافية في تعريفه للوطن، فميز بين الوطنية الإثنية (الجنسية القومية)، وبين المواطنة السياسية، فالأولى هي دائمة، بينما الثانية هي ظرفية(فقير محمد راسم، 2017، ص55). فالسمات الهوياتية كاللغة والدين ليست في اعتراض مع الجنسية الفرنسية السياسية المتميزة عن الجنسية الوطنية la Nationalitée nationale أما التيار الاندماجي ممثلا في فرحات عباس فقد استلهم أسسه ومبادئه السياسية من الجمهورية الفرنسية اتجاه حق تمثيلية الأهالي في البرلمان الفرنسي والمساواة مع الأوروبي في جميع المجالات، فالهدف من وراء ذلك هو ترسيخ مواطنة كاملة، فالجنسية لدى فرحات عباس تتأسس على اتفاق حر وإرادي فقد كان يعتبر أن كل من الاستعمار والقومية الإسلامية عائقين أمام ولادة جنسية جزائرية وبالتالي فان التيار الاندماجي قد توجس من التداخل بين الجماعة الدينية والوطن la Nation (حيرش بغداد، 2012،

ص33). أما بالنسبة لمصالي الحاج فيمكن حسب المؤرخ محمد حربي وصف الايدولوجيا المصالية بالشعوبية وتعزيز قداسة الشعب والتشبث بالخصوصية العربية الإسلامية حيث في حين أنها اعتبرت أن الإسلام أساس الشخصية الوطنية، فالرفض يأتي من إقصاء كل جنسية أخرى ما عدا الجنسية الجزائرية، فمن بين أهم الميكانزمات التي كانت تشكل حركية النضال السياسي نجد محدد الجماعة الدينية القاعدة التي انبثقت من خلالها الجماعة الوطنية. فالدفاع عن الإسلام والعروبة شكل رهانا رئيسيا في الحركة الوطنية النضالية التي تمت من أجل المشروعية مع مد الحركة الوطنية(محمد حربي، 2010، ص16). فالخوض السوسيوتاريخي في العلاقة الثنائية بين الحركة الوطنية وإمكانية انبعاث مواطنة وطنية في سياقها النضالي يجد مبرراته في الإطار التعددي للخطاب الوطني لأن خطاب الحركة الوطنية في ماهيته خطاب تعددي عبّر عن الوطن وملامساته للمواطنة بأكثر من صوت(نور الدين ثنيو، 1999، ص199). عبر الإشكالات التي لازمت تعددية مضامين الخطاب الوطني للحركة الوطنية منذ نشأتها وتطورها في سياقاتها اتجاه استرجاع السيادة الوطنية و بناء الدولة- الأمة في تمفصل حقبة ما بعد الاستقلال، بحيث أفضى ذلك إلى التفاوض القيادي (قادة الثورة) للأرضية الواجب الالتفاف حولها شعبويا بمختلف الأطياف الايدولوجية ليجسد في بيان أول نوفمبر 1954 والذي أفضى إلى:

- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية.

الذي يظهر أنه خطاب توفيقي حاضن لمرجعيات وتوجهات الحركة الوطنية ايدولوجيا وفي إطار ديني جامع في تجلياته الانتمائية للهوية العربية الإسلامية التي تعتبر المرجعية لبنية العامل الديني المشكل لرابطة حيوية إلى جانب اللغة العربية، إنه تماهي التيارات السياسية مع هذا المحدد المؤسس.

كما يشير السياق التتابعي التاريخي في محطة مؤتمر الصومام (1956/08/20) في حيثياته الوطنية أنه يستمد إلى توجه اشتراكي برؤية استشرافية للرؤية الاجتماعية المستقبلية للجزائر وبرفض فكرة الثيوقراطية (الدينية) لإضفاء الطابع الشعبوي الوطني لدولة مواطنة وطنية وفق مقاربة وطنية تاريخية لحقبة ما بعد الاستقلال.

3-الدولة الوطنية الحديثة ومشروع البناء السياسي لما بعد الاستقلال:

يشير التفحص المفصلي لسوسيوتاريخية إشكالية المواطنة في الجزائر من خلال الفضاء الاجتماعي- السياسي والاقتصادي في علاقة دولة- مجتمع، بترسيم صورة نظرية و بحثية أين تصبح لا محالة رهينة الرجوع إلى المقدمات والخلفيات التي أفرزت الوضعية الراهنة بكل متغيراتها قصد تخطي عقبة المعرفة العامة، بالمنطق الذي يشكل إطارا حول طبيعة المواطنة الذي يبدو انه ترجم في نموذج لدولة مواطنة وطنية المرتكزة على مشروع البناء السياسي لما بعد مرحلة الاستقلال، ليظهر

عمليا في إجرائية التأميم للهياكل السياسية، وفق انتهاج خيارات اقتصادية وفق خط التجارب التنموية، لتبقى المسائل المطروحة والتي أهمها أولوية العمل السياسي على العمل العسكري (بوخريسة، 2010، ص142) من الناحية الايدولوجية (الشرعية الثورية) ذات البعد الشعبوي، لتظهر هيمنة المجتمع السياسي على المجتمع المدني النابع من عملية بناء الدولة في الجزائر. ليأتي استحضار مفهومه لإخراج النظام السياسي المركزي والتخلص من مجمل السياسات المتبعة حينها من الاشتراكية الاقتصادية والأحادية الحزبية(الوحدوية السياسية) وأيضا الوحدوية الثقافية الغير المعترفة بتعددية الجماعات الهوياتية، الذي أفضى إلى بروز الحركة الثقافية الأمازيغية والتي عبرت عن نفسها في مرحلة متقدمة في خضم الحركة الوطنية، لتتعدى أشكالا من العمل الحزبي السياسي و العمل العسكري، ومع صعود النموذج السياسي الرسمي الوطني جعل الخطاب الثقافوي الأمازيغي يتقلص في سمات نخبوية، بوصفه حراكا لإعادة قراءة مبدأ المواطنة الذي لا طالما تم تأجيله بفعل سياقات بناء مركزية الدولة الوطنية، الذي استمر إلى غاية نهاية الثمانينيات وعلى ضوء إرهاصات أحداث أكتوبر 1988، وما ترتب عنه من تحولات بنيوية و وظيفية من تشريعات ليطرح تساؤلات تخص مبدأ المواطنة بين كونه فكرة قانونية أو قيمة اجتماعية التي إنبنت عليها فكرة تأسيس الدولة الوطنية، لتتمظهر فكرة المشاركة السياسية التي من المفروض أنها تشكل تفعيلا لمجموعة الحقوق المدنية والسياسية في حين أنها تعتبر أقرب للاستفتاء منها للانتخاب الحر وظل بذلك مفهوم المشاركة أقرب إلى مفهوم التعبئة بالمعنى الصحيح(زريق، 2017، ص68) كما يعكس ترتيب درجة الفرد الجزائري في سلم المواطنة، بوصفها شعور متزايد بوجود الدولة كمعادل سياسي وقانوني للمجتمع و للأمة، إلا أن الخط المرسوم لطبيعة المواطنة بقي على مستوى استمرارية دولة مواطنة وطنية المدعومة بنموذج اقتصادي ريعي توزيعي، وبنظام سياسي أحادي بالرغم من التحولات التي طرأت بعد إقرار التعددية بموجب دستور 23 فيفري 1989 وما استتبعه من قوانين عضوية لتنظيم الحياة السياسية والعامة، فلم يتغير بموجب ذلك مفهوم المواطنة وظل في بعده القانوني وبالاستحضار الدائم لهيمنة الشرعية الثورية بالمقارنة مع الشرعية العقلانية، لأنه لا يهم كثيرا الاستناد إلى القانون إذا كان ذلك لا يخدم الثورة(Soulier, 1969, P 814) .

يرجع ذلك إلى عدم إمكانية تمثل ثقافة مواطنة منفصلة عن القيم الوطنية، ليتجلى في المراقبة المكثفة ودولنة المجتمع Etatisation وسيطرة الدولة واحتكارها للفضاءات الاجتماعية، وتأميمها بالأجهزة التشريعية ومنع كل المحاولات التنظيمية غير الرسمية بما يفسر عسر استنبات مبدأ مواطنة مترجم لبزوغ مجتمع مدني وتوسع الفجوة بين المجتمع والدولة.

إن انعكاسية ثنائية وطنية/ مواطنة في التاريخ الجزائري الحديث يندرج في براديغم تحليلي في الحقل السوسيوسياسي الجزائري اتجاه تفسير علاقة دولة /مجتمع، لتندرج أطروحة الهواري عدي على فرضية تروم إلى اعتبار نظام الحكم في لجزائر هو ذو طبيعة نيوباترمونيالية أي نظام موروثي جديد مع مضاعفات لمفهوم الشعبوية الذي أدى لعدم استيعاب لروح المواطنة بحيث ظل مستبعدا من إدارة الحكم بالنسبة للسلطة السياسية فقد ظلت دولة ما بعد الاستقلال منشدة إلى ارثها التاريخي ذو الطبيعة السلطانية على الرغم من مظاهر التحديث والعصرنة التي طالت مجمل تشريعاتها وقوانينها(...) فاستمرت علاقة دولة- مجتمع موسومة بقدر كبير من التحكم، ما حال دون ميلاد المتطلبات اللازمة لبروز مفهوم المواطنة وتوطنه في المجتمع (أحمد المالكي، 2012، ص 02)، حتى بعد الإقرار بمبدأ التعددية السياسية فلم تتغير طبيعة إشكالية المواطنة في الجزائر وطغى عليها التشريع القانوني دون القيم السياسية، بوصفها علاقة تعاقدية بين المجتمع والدولة، مما يعكس على مستوى التحليل إدراج مفاهيم أخرى أفضى إليها السياق السوسيو تاريخي في الجزائر المعاصرة بما في ذلك، مواطنة ذات المحتويات الاقتصادية والاجتماعية التي تتمتع بالكثير من الشرعية عند المطالبة بها بما يسميه البعض بالمواطنة الجماعية التي تتبناها دولة رعاية وبراديغم ريعي توزيعي للثورات والمداخيل بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية.

4-مواطنة الدولة الوطنية والبراديغمالريعي:

يروم هذا المفهوم التحليلي لتدعيم المنطق الابستمولوجي الخاص بمفهوم دولة المواطنة الوطنية، التي تعتبر سمة الدولة الجزائرية الحديثة، فهي تعبر عن الانتماء إلى مجتمع سياسي وطني غير منفصلة عن الجنسية وعن الدولة الوطنية أين تكون ثنائية الحقوق والواجبات محددة من أعالي المركز، لتأتي دولة الرعاية ضامنة للحقوق بتدخلاتها الاقتصادية والاجتماعية(صالحي، 2012، ص99)، فالمعطى الاقتصادي بوصفه أحد مفاعيل تأطير الدولة بالبراديغم الريعي و الذي يفسر ركائز الاستبداد السياسي والدولة التسلطية باعتباره معوقا حقيقيا لتشكل مواطنة فعلية تعاقدية بين المواطن والدولة، تجسيدا للمفهوم السياسي للمواطنة كمشاركة بأسلوب تنظيمي مدني، والانتخابات النزيهة التي لا تجد لها طريقا في ظل الخاصية السويوتاريخية للدولة الريعية، باعتمادها وتوليدها للزبونية والاختلال في توزيع الثروات والمراقبة المكثفة للمجتمع وللهياكل الاجتماعية بما يشكل ذلك استعصاءً لدمقرطة الدولة والنظام السياسي والمجتمع على السواء، فبعد مفصلية الفترة التاريخية المرتبطة بالأحادية الحزبية والتوجهات الاشتراكية في مستوياتها الاقتصادية والتوجه نحو تفعيل المبادرة المدنية، بدء المفهوم العملي للمواطنة في هياكل المجتمع المدني يروج في الخطاب الرسمي للدولة التي بادرت في استعمال المفهوم (جابي، 2008، ص126) بدلالات ومضامين متناقضة لا تشير إلى نفس المحتوى ولرهانات الحقيقية لممارسة مواطنة

مدنية، ذلك أن الوصاية الريعية المتسربة اتجاه احتوائية الهياكل المدنية تقاس بما يستلزمه من استقلالية الاقتصادي عن السياسي، بهدف تحرر لمجتمع الاقتصادي عن السياسي(Addi, 2007) فالبراديغم الريعي يمكن اعتباره كتفسير لعدم تحقق مواطنة ذات أبعاد سياسية تشاركية مدنية ومساواتية من خلال أطره النظرية التي يمنحها اتجاه استمرار فشل تجربة التحديث الاجتماعي و السياسي، فترسخ ثقافة ريعية في مستواها المخيالي ينطلق أساسا من اعتبار المواطن الجزائري مستهلك عدواني ينتظر من الدولة الوطنية توفير عبر منطق اشتغال دولة الرعاية كل ما حرمته منه حقب تاريخية سابقة(الدولة الكولونيالية) كما تترجم الايدلوجيا الوطنية المولّدة لدولة مواطنة وطنية طبيعة شعور الوحدة عند الفئات والمجموعات التي تحسن بأنها: مطرودة ومقصاة من السلطة ومحرومة من الحق في الوجود: إنه الحق في المواطنة(بو بكر بوخريسة، 2010، ص141). فسياق النظر لخصوصية مفاهيمية المواطنة كتنظير وممارسة تنبثق من فشل سيرورة انبعاثها لتركيزها على الوطنية الثورية التاريخية المدعمة بالبراديغم الريعي في إعادة إنتاج نهج هجين بين ثقافة ريعية ودولة راعية ليتجسد في الخطاب الرسمي المركز أكثر فأكثر على الواجبات والتي تجد سببها في الخاصية البسيكوسوسيولوجية للفرد الجزائري المطالب بالحقوق أكثر من الواجبات الذي يعتبر أحد تبعات الريع النفطي والاقتصاد الريعي المنتج هو الآخر للمناطق المهملة تنمويا.

5-سوسيولوجية أزمة المواطنة في الجزائر المعاصرة:

إن تتبع تحقيب إشكالية المواطنة في الجزائر وبشبكة التحليل السابقة يعطي قراءات عدة لتأزمها المعاصر في الجزائر، فالتعارض السوسيوتاريخي في الحالة الكولونيالية أين كانت المواطنة تعتبر عملية زرع مستوردة من قبل الحركة الوطنية، وصعوبة قيامها في مجتمع عرف السيطرة إضافة للعملية التفكيكية للبنيات، لتجد انبعاثا للمقاربة الوطنية التاريخية لما بعد الاستقلال في حين يجد المجتمع الجزائري نفسه إلى اليوم في راهينيته أمام مواجهة المخلفات التي تعيق التحول نحو المواطنة الفعالة والمكتملة الأسس، فالدولة والمجتمع على حد سواء يوجدان تحت وطأة مقتضيات الطابع الجماعاتي والأحلام المجتمعية الحديثة(رمعون، 2012، ص22). فالنسق الماقبل وطني يسجل حضوره من خلال استمرارية الفواعل القبلية والجهوية والعشائرية في تدبير الشأن المدني التنظيمي لهيكل المؤسسات الحداثية، وما تفرزه من زبونية تخادمية متبادلة بين بنية التقليد ومتخيلاته وبين المعايير التعاقدية والتشريعية المرتبطة بدولة القانون وإنشاء المساواة بين الحقوق والواجبات، فالتلاشي المدني(منظمات المجتمع المدني) بشكل عام ينم على وجود أزمة تصورات وتمثلات تاريخية داخل المجتمع الجزائري المعاصر.

إن المفهوم الرسمي للمواطنة في الجزائر يبدو أكثر تركيزا على الواجبات مرد ذلك لتوغل دولة الرعاية الاجتماعية على تزويد الفرد الجزائري بحقوقه والتي

بقيت في مستوى مواطنة اجتماعية، فالخطاب الرسمي دائما ما يركز على المسؤوليات المنوطة بالفرد وواجبات المشاركة السياسية خصوصا في الانتخابات أكثر من اشتغاله على تفعيل الممارسة المواطناتية المشاركاتية في الحقل السياسي، كما أن رسمية طرح المواطنة في سياقاته السياسية نجدها على مستوى اعتماد وتواصلية اللحظات المؤسسة لتبلور الانتماءات الوطنية لهيمنة الشرعية الثورية بدل المنافسة الديمقراطية، ذلك أن الحصول على بعض الحقوق والوصول إلى بعض المناصب السياسية السامية(رئاسة الجمهورية) مشروط بموقف إيجابي شخصي أو عائلي من الثورة التحريرية(الأسرة الثورية وامتيازاتها)(مباركية، 2013، ص37). كما أن الحقبة الكولونيالية ومخلفاتها لثقل فرض شكل الدولة القومية الحديثة وما ترتب عنه من تشويش لمسألة الانتماء والولاء للمركزي وللدولة الوطنية ببنية علاقة ملتبسة بين الحاكم والرعية أين يتجلى في محدده السوسيوثقافي لانقسامات جديدة على أساس لغوي وثقافي بما يمكن نعته بالولاءات الثقافية وتمزق الذات الجزائرية لخصوصية البناء الاجتماعي، وتلك المتصلة أساسا بما يدعى بتعايش الذوات المتناقضة (قيرة وآخرون، 2002، ص202) هذا التناقض الذي انعكس في مظاهر الوضع الإعلامي ومنه الصحافة المكتوبة تحديدا، عقب الأحداث المفصلية المتزامنة مع الانفتاح والتعدد الإعلامي لما بعد فترة 1988 بخطاب يعكس تأزم مبدأ المواطنة المعبرة عن تصورات الذات الهوياتية في أبعاده التاريخية بانعكاسها في عاملها اللغوي الذي أبان عن تجاذبات بين الصحف الناطقة بالعربية والناطقة بالفرنسية في تبادل نعوت وتسميات تنم عن الشرخ العنيف في البنية الثقافية في شكلها الإعلامي فبين نعت حزب العروبة، الإسلاميين الأصوليين العرب البعثيين وبين تسميات المعربيين حزب فرنسا، وأبناء فرنسا، ليتجلى بذلك عودة الأزمة المتكررة للمسألة اللغوية التي من بين أهم خصائصها التهميش والقطيعة والعنف التي لم تسمح بالاتفاق على مواطنة جامعة للذات الهوياتية الثقافية في الجزائر المعاصرة.

كما تحيل للتمفصل التاريخي لحقبة التسعينات وبزوغ المد الإسلاماوي وما رافقه من الاستعمال الديني للسياسة، و ظهور للمصالحة الوطنية أثر على المواطنة الذي كان من نتائجه تغيب الروح المواطناتية وما تقتضيه من تسامح ووطنية، وتغليب للصالح العام على التعطش للسلطة وخلخلة السلم القيمي (معادلة الحقوق والواجبات والحريات: التعبير، المعتقد، ...) لكن الحريات المرتبطة بالمواطنة الجماعية (كالتجمع والتظاهر وتنظيمه) نجدها تعاني من قيود عديدة، في ظل نظام يتسم بالشمولية والشعبوية الذي يولد علاقة نزاعية بين الدولة والمجتمع الذي لم يسمح بظهور فردانية ومواطنة نشطة.

خاتمة:

إن من بين النتائج التي أفضى إليها التحليل بشبكاته المفاهيمية حول السياق السوسيوتاريخي لإشكالية المواطنة في الجزائر المعاصرة، في بروز الحركة الوطنية بوعيها التحرري والنضالي وبمواجهة الاستعمار بحب الوطن، ونزعتها الاستعمارية الكولونيالية بالوطنية الشعبية ثم الراديكالية، والذي أدى إلى تأسيس الدولة الوطنية الحديثة ذات النزعة المركزية والتمتع بالجنسية بمعانيها المتعددة والتي تذكر الشواهد التاريخية والواقعية، كيف أن الثقافة الجزائرية قد نشأت على الأقل في شكلها الحديث ضمن أحضان الوطنية التي تنفي وتكبت الاختلافات وتسمح بتغطية التفاوتات، فإن سياق الحصول على السيادة لم يفضي للحصول على المواطنة الكاملة والشاملة، التي بقت على مستوى دولة مواطنة وطنية ذات الخاصية الريعوية وتوجهات اقتصادية اشتراكية التي تنم عن تطور أزمة سوسيولوجية لإشكالية المواطنة في الجزائر خصوصا في مطالب العدالة الاجتماعية وفي تجسيد الحقوق التي عجزت عنها لحد ما دولة الرعاية الاجتماعية état providence على أساس أساسية المسألة الاجتماعية المحققة لمواطنة الحقوق والواجبات، كما تشكل أزمة العزف المدني التشاركي والجمعوي أزمة أخرى تضاف لمسألة التلاشي المواطناتي المجتمعي والذي يبقى في مفارقة، بين رسمية الخطاب السلطوي حول المواطنة وممارساته الأبوية البطرياركية والنظام الشمولي، فضلا عن حقبة المد الأصولي والاستثمار السياسي الديني كنتاج لتجارب ماضية، لتبقى إشكالية المواطنة في الجزائر المعاصرة وفق الاقتراب السياق السوسيوتاريخي بتراكماته التأسيسية راهنا يتطلع لاستفاء اكتمالها رسميا ومجتمعيا.

قائمة المراجع:

1- أحمد المالكي، من أجل تصورات جديدة للمواطنة، في المواطنة في المغرب العربي مجموعة الخبراء المغاربيين، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 09، 2012، ص02.

2- إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، يناير 2002، ص202.

3- بوبكر بوخريسة، الدولة الجزائرية الحديثة بين القوة والشرعية وسيرورة البناء الديمقراطي، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، مجلة إضافات، العدد 12، 2012، ص141- 142.

4- حسن رمعون، الاستعمار، الحركة الوطنية والاستقلال بالجزائر، العلاقة بين الديني والسياسي، تر: محمد داوود، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، مجلة انسانيات العدد 31، وهران، 2006، ص78.

5- حسن رمعون، الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسة المواطنة، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، 2012، ص22.

6- فقير محمد راسم، المرجعيات المؤسسة للدولة الجزائرية عند تيارات الحركة الوطنية، مجلة منيرفا، العدد 06، تلمسان، جوان 2017، ص55- 56.
7- محمد إبراهيم صالحي المحلي في احتجاج: المواطنة وهي تبني حالة القبايل، تر: محمد حيرش بغداد، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، مجلة إنسانيات، العدد 03، 2012، ص95.
8- محمد حربي، الأسس الثقافية للأمة الجزائرية، تر: بلقاسم بن زنين، مركز البحث في الأنثوروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، إنسانيات، العدد 47- 48، جانفي، جوان 2010، ص16.
9- محمد حيرش بغداد، المواطنة في خطابات الأحزاب السياسية، في الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسة المواطنة، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، 2012، ص33.
10- مصطفى ماضي ، النخبة والمسألة اللغوية في الجزائر، من القطيعة اللغوية إلى الانتفاء والتهميش باللغة، دار القصبة للنشر ، 2007، ص 50.
11- منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص37.
12- ناصر جابي، الجزائر الدولة والنخب، دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، منشورات الشهاب، الجزائر، 2008، ص126.
13- نفيسة زريق، المواطنة في الجزائر : قراءة في أبعاد المواطنة وانعكاساتها علي البناء الديمقراطي في الجزائر، جامعة الجلفة ، مجلة البحوث السياسية والإدارية ، العدد 2، 2017، ص 68
14- نور الدين أبو لحية، جمعية العلماء المسلمين والطرق الصوفية وتاريخ العلاقة بينهما دراسة علمية، دار الأنوار للنشر والتوزيع، 2016، ص146.
15- نور الدين ثنيو، الدولة الجزائرية... المشروع العصي، ضمن كتاب الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص199.

المراجع باللغة الفرنسية:

1- Addi Lahouari. Problématique de la société civile en Algérie : quelques éléments théoriques et historiques, le quotidien d'Oran. N° 10/11. Septembre 2007.
2- M'hamed Boukhobza, Octobre évolution ou rupture, Ed Bouchène, 1989, P 21.
3- Moulin Eric, les statistiques ethniques et le mythe de l'égalité l'observatoire des politiques économiques en Europe, N°20- été 2009,P12.

4- Pierre Bourdieu AdelmalekSayad, le déracinement, Ed de Minuit, Paris, 1964, PP 15- 16.
5- Soulier Gerard, le droit constitutionnel algérien: situation actuelle et perspectives, revue Algérienne des sciences juridiques, économiques, et politiques. N° 6- septembre 1969,P814.